رقم الوثيقة: AFR 51/012/2005 بيان إخباري رقم: 320

29 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

سيراليون : ينبغي على حكومة سيراليون تنفيذ توصيات "لجنة الحقيقة والمصالحة"

بيان مشترك صادر عن منظمة العفو الدولية، ومنظمة "الشاهد"، و"الحملة من أجل الحكم الصالح"، و"جمعيات التنمية وإدارة الصراعات"، و"مركز الديموقراطية وحقوق الإنسان"، ونقابة المحامين في سيراليون

يوافق يوم الثلاثاء 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بدء الاجتماع الرابع للمجموعة الاستشارية بخصوص سيراليون. ويشارك في استضافة هذا المنتدى، الذي يُعقد على مدار يومين في لندن، كل من حكومة سيراليون، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والأمم المتحدة والبنك الدولي.

ويضم اجتماع المجموعة الاستشارية بعض الأطراف الرئيسية، بما في ذلك هيئات المجتمع المدني والهيئات الدولية المانحة، لمناقشة عدد من قضايا الحكم والتنمية التي تؤثر على مستقبل سيراليون. ويتمثل الهدف الأساسي للاجتماع في تطبيق الوثيقة الجديدة المعنونة "وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر"، التي اعتُمدت في مارس/آذار 2005، مع التركيز على تخفيف حدة الفقر من خلال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

وتأمل منظمة العفو الدولية، ومنظمة "الشاهد"، و"الحملة من أجل الحكم الصالح"، و"جمعيات التنمية وإدارة الصراعات"، و"مركز الديموقراطية وحقوق الإنسان"، ونقابة المحامين في سيراليون أن يكون اجتماع المجموعة الاستشارية بمثابة فرصة لتسليط الضوء على القضايا الملحة التي تبعث على القلق المشترك بخصوص عدم إحراز تقدم من جانب الحكومة في تنفيذ توصيات "لجنة الحقيقة والمصالحة" في سيراليون.

ويتعين على حكومة سيراليون أن تركز بشكل خاص على تعزيز حماية حقوق الإنسان، وضمان استقلال المحاكمات المتعلقة بمكافحة الفساد، وإعطاء الأولوية لضمان حقوق المرأة في سيراليون.

وينبغي على الأعضاء المشاركين في اجتماع المجموعة الاستشارية أن يولوا اهتماماً خاصاً لتوصيات "لجنة الحقيقة والمصالحة" بخصوص حقوق الإنسان، مثل إلغاء عقوبة الإعدام، وإلغاء القوانين التي تجيز المحاكمة الجنائية في قضايا التشهير، والإفراج عن السجناء السياسيين الذين تحتجزهم الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود قوية ومتسقة لضمان حقوق المرأة في سيراليون، والتي ما برحت مكانتها الدونية تعوق حصولها على بعض الخدمات الأساسية كما تعرقل التنمية في البلاد.

وقد وردت توصيات "لجنة الحقيقة والمصالحة" في التقرير النهائي الذي قدمته اللجنة إلى رئيس سيراليون، أحمد تيجان كباح، في أكتوبر/تشرين الأول 2004. ويُذكر أن قانون تشكيل "لجنة الحقيقة والمصالحة" الصادر عام 2000 يلزم حكومة سيراليون بتطبيق توصيات اللجنة "بشكل أمين" و"في الموعد المحدد". ومع ذلك، وبالرغم من مرور أكثر من عام على تلقي التقرير، لم تظهر الحكومة قدراً يُذكر من الوفاء بالتزاماتها القانونية.

وتعمل هيئات المجتمع المدني مع الحكومة تحت رعاية مشروع المتابعة التابع "للجنة الحقيقة والمصالحة". وكان من بين المبادرات عرض تقرير اللجنة وتوصياتها في دورة خاصة لبرلمان سيراليون في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. إلا إنه يتعين على الحكومة أن تكون سبَّاقة في تنفيذ توصيات "لجنة الحقيقة والمصالحة"، وأن تبرهن على التزامها بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. والملاحظ أن الوثيقة الوحيدة التي تضمنت مواقف الحكومة حول هذه القضية، وهي "الكتاب الأبيض" الصادر في يونيو/حزيران 2005، لم تلب توقعات هيئات المجتمع المدني و لم تبد أي تعليق على كثير من التوصيات المهمة للجنة.

ويقول غافين سيمبسون، مستشار منظمة "الشاهد" المقيم في فريتاون والذي يشارك في تنسيق أنشطة مشروع المتابعة إن "ثمة تحديات كبرى في سيراليون، لأن توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة تهدف بالأساس إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والتي لا تزال قائمة في المجتمع في الوقت الراهن. وأمام الحكومة فرصة رائعة لتنفيذ هذه التوصيات ووضع سيراليون على الطريق إلى بناء مستقبل يتمتع بقدر أكبر من السلم والازدهار والتقدم. أما إذا تعثرت في تنفيذ التزاماتها، فإن العاقبة النهائية قد تكون حرباً أخرى وشيكة".

وفي الوقت نفسه، فإن النساء في سيراليون، واللاتي يشكلن أكثر من نصف السكان، يأتين في المرتبة الأخيرة من حيث مؤشر التنمية المتعلق بالنوع في العالم، ولا زلن يعانين بشدة من وطأة التمييز الهيكلي سواء من خلال القانون أو الأعراف والتقاليد. وعلى حد تعبير كولاولي أولانيان، من منظمة العفو الدولية، فإن "اجتماع المجموعة الاستشارية يتيح للحكومة أن تعلن التزامها بوضع حقوق المرأة في صدارة قائمة أولوياتها المتعلقة بالتنمية".

وتقر "وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر" بأهمية تمكين المرأة على مستوى الأسرة وعلى المستوى الوطني، باعتبار ذلك وسيلة لتخفيف حدة الفقر، حيث تقول الوثيقة: "ثمة حاجة للتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للمرأة في سياق عملية الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف تركز الإستراتيجيات على وضع إطار قانوني للتصدي للعنف بسبب النوع، وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، والحد من تعرض النساء والفتيات الصغيرات على وجه الخصوص للاستغلال والإيذاء الجنسي".

وتطالب توصيات "لجنة الحقيقة والمصالحة" بإلغاء جميع القوانين المعتمدة أو العرفية التي تنطوي على التمييز ضد المرأة. وفي مجال التمثيل السياسي، توصي اللجنة بسن قوانين جديدة تلزم جميع الأحزاب السياسية بأن يكون 30 بالمئة على الأقل من مرشحيها في جميع الانتخابات الوطنية والمحلية من النساء.

وتُعد مشروعات القوانين الخاصة بالزواج، وضم الأطفال، والجرائم الجنسية، والميراث، والمقرر أن تقدمها قريباً إدارة الشؤون القانونية، خطوةً في الاتجاه الصحيح. إلا إنه يتعين على البرلمان أن يقر هذه المشروعات كقوانين على وجه السرعة، كما يجب أن يكون هناك التزام واضح من الحكومة بتنفيذها في الوقت المحدد. كما توصي "لجنة الحقيقة والمصالحة" بأن تصدق سيراليون على البروتوكول الخاص الملحق "بالميثاق الإفريقي لحقوق المرأة"، والذي بدأ سريانه في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. ويجب اتخاذ هذا الإجراء بدون تأخير.

وأخيراً فإن منظمة العفو الدولية، ومنظمة "الشاهد"، و"الحملة من أجل الحكم الصالح"، و"جمعيات التنمية وإدارة الصراعات"، و"مركز الديموقراطية وحقوق الإنسان"، ونقابة المحامين في سيراليون تحث جميع المشاركين في

اجتماع المجموعة الاستشارية على فحص مستوى التقدم الذي أحرزته حكومة سيراليون في تنفيذ توصيات "لجنة الحقيقة والمصالحة". فهذا الفحص أمر ضروري لمحاسبة الحكومة على التعهدات التي قدمتها في "وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر" ببناء مجتمع ديمقراطي حديث يقوم على أساس المساواة بين الجنسين، وعلى قيم من قبيل التسامح والكرامة الإنسانية واحترام حقوق جميع الإفراد.